الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.56

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
4 September 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد يوسفي ..... (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

التقرير الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها

تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-36866 (A)

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحت الأبواب ٥ (عمليات حفظ السلام)، و ٢٨ دال (مكتب خدمات الدعم المركزية)، و ٣٥ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

التقرير الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها (A/61/858 و Corr.1 و A/61/937)

تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/61/733 و Add.1 و A/61/937)

ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/61/858/Add.1 و Add.1/Corr.1 و A/61/937)

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحت الأبواب ٥ (عمليات حفظ السلام)، و ٢٨ دال، (مكتب خدمات الدعم المركزية)، و ٣٥ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) (A/61/858/Add.2 و A/61/937)

مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743)

١ - **السيدة بارسينا** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): ذكّرت بأن الجمعية العامة كانت قد طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ٣ من قرارها ٢٥٦/٦١ بشأن تعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام، أن يقدم تقريرا شاملا يتناول بالتفصيل إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني، آخذا في اعتباره التوصيات التي تقدم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743).

٢ - وبناء على ذلك، قدم الأمين العام مقترحات لتعزيز قدرة المنظمة على إدارة عمليات السلام والمحافظة عليها. وترد المقترحات المتعلقة بإعادة الهيكلة هذه في ثلاثة تقارير، يطرح أولها (A/61/858 و Corr.1) التغييرات المراد إدخالها على الترتيبات الهيكلية الراهنة وملاك الموظفين الحالي، ويوضح، استجابة لطلب الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٢٥٦/٦١، وكيف أخذت تلك المقترحات في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في دورة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٧، لا سيما الحاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان وحدة القيادة وتكامل الجهود وتعزيز القدرات العملية في المقر وفي البعثات الميدانية.

٣ - واسترسلت قائلة إن الإضافة ١ للتقرير (A/61/858/Add.1 و Add.1/Corr.1) تعرض ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بينما تتضمن الإضافة ٢ للتقرير (A/61/858/Add.2) التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الأبواب ٥ (عمليات حفظ السلام)، و ٢٨ دال (مكتب خدمات الدعم المركزية)، و ٣٥ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٥٦/٦١، تتضمن الإضافتان عرضا مفصلا للمهام الفردية ومبررات الوظائف والآثار المالية الكاملة.

٤ - وتابعت قائلة إن مقترحات الأمين العام تعرض إدخال تغييرات هيكلية جوهرية لدعم الإدارة العليا في مجال حفظ السلام وهي جزء من سلسلة متصلة من الإصلاحات لمواجهة الحجم والتعقد المتزايدين لطلبات حفظ السلام على مر السنين. وقد تكثفت جهود الإصلاح هذه في عام ٢٠٠٠، في أعقاب التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809). وتم التطرق إلى جهود الإصلاح التي بُذلت في وقت لاحق في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) واستراتيجية الإصلاح الداخلي لإدارة عمليات حفظ السلام المعنونة ''عمليات السلام ٢٠١٠''.

٥ - وأردفت قائلة إنه في حين تهدف خطة الإصلاح لعام ٢٠٠٠ إلى تزويد إدارة عمليات حفظ السلام بالقدرة الكافية لإطلاق بعثة متعددة التخصصات جديدة واحدة كل سنة، أُطلقت تسع بعثات ميدانية أو وُسع نطاقها خلال السنوات الثلاث الماضية وحدها، وهناك حاليا ثلاث بعثات أخرى في مرحلة البدء الفعلية. وكان الأمين العام قد أكد أنه إذا ما أُريد للأمانة العامة أن تكون قادرة على مواجهة تحدي الزيادة الكبيرة في حجم ونطاق العمليات، فإنه يجب الخروج من الوضع الراهن على نطاق واسع.

٦ - وأضافت قائلة إنه كان من المتوقع أن تزداد أعداد الوحدات العسكرية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة ١٠٧ في المائة عما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وكان من المتوقع أن يزيد عدد المراقبين العسكريين في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة ٥٠ في المائة عما كان عليه في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وكان إجمالي عدد العاملين في البعثات الميدانية التي تديرها الإدارة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠، مقارنة بـ ٥٧ ٠٠٠ قبل خمس سنوات. وقد يؤدي إكمال عمليتي الانتشار في لبنان وتيمور - ليشتي، والبعثة الهجينة المحتمل إنشاؤها من الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في دارفور، والعمليتين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى زيادة عدد أفراد حفظ السلام بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويبين التاريخ القريب أنه قد تنشأ طلبات أخرى فجأة وبشكل غير متوقع. لذا يجب أن تكون الأمانة العامة مجهزة لاستيعاب هذه الزيادة.

٧ - واستطردت قائلة إن قدرات المقر لا تزال دون المستوى الذي يؤهلها للتوسع في الميدان، مما يؤدي إلى إجهاد الإدارة، كما أشار إلى ذلك تقريرا مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبعد تنفيذ الإصلاحات في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، كانت نسبة موظفي حفظ السلام في المقر إلى الأفراد الميدانيين ١ إلى ٩٦، وهي نسبة تعتبر كافية لتلبية الاحتياجات الحالية ودعم نشر بعثة جديدة كل سنة. وأظهرت النسبة الحالية المتمثلة في ١ إلى ١٤٩ أن الزيادة التي حصلت في عدد الأفراد الميدانيين لم يقابلها دعم مطابق لها في المقر. بل كانت النسب أسوأ في إدارة الشؤون الإدارية والإدارات الأخرى التي تدعم عمليات حفظ السلام، باستثناء مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٨ - وتابعت قائلة إنه في حين لا توجد علاقة خطية مطلقة بين عدد الأفراد العاملين في الميدان وأجهزة الدعم في المقر، يجب أن يتذكر المرء بأن احتياجات حفظ السلام قد ازدادت ليس فقط من الناحية الكمية، ولكن أيضا من حيث التعقد. وقد أسندت ولايات مجلس الأمن إلى بعثات حفظ السلام مسؤوليات متزايدة الاتساع في مجالات من بينها حماية المدنيين، وتعزيز سيادة القانون، ودعم الجهود الوطنية لإصلاح المؤسسات الأمنية، وحماية الأطفال، والتعامل مع قضايا الجنسين. وقد اعترف تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة الهياكل الإدارية لإدارة عمليات حفظ السلام (A/61/743) بأن موارد الموظفين لم تتناسب مع عدد

الموظفين الميدانيين الجاري دعمهم، أو مع درجة تعقيد المهام التي يؤدونها. وعلى نحو مماثل، كررت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في دورتيها لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، التأكيد على الحاجة الماسة لتعزيز القدرة العملية للمنظمة على جميع المستويات في الميدان وفي المقر.

٩ - واسترسلت قائلة إن اقتراح الأمين العام الداعي إلى إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام بحيث تقسم إلى إدارتين، بإنشاء إدارة جديدة للدعم الميداني يرأسها وكيل للأمين العام، يجب النظر إليه في سياق الحاجة إلى موارد إضافية ضخمة لمواكبة مستوى أنشطة حفظ السلام في الميدان، مع التركيز بوجه خاص على الإدارة المتوسطة والعليا. ولتعزيز كفاءة وتساوق الدعم المقدم للعمليات الميدانية، وضمان الرقابة الفعالة، ستدمج قدرات المقر الحالية المتصلة بالعمليات الميدانية وتُسند إلى إدارة الدعم الميداني، التي ستساعد العمليات الميدانية في مجال شؤون الأفراد، والشؤون المالية والمشتريات، والدعم اللوجستي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من المسائل الإدارية والتنظيمية، وتقدم الخدمات إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

١٠ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن مكتب دعم البعثات الموجود حاليا سيُنقل برمته إلى إدارة الدعم الميداني، فإن الإدارة الجديدة ستحتاج إلى مزيد من الموظفين، وخصوصا لإنشاء القدرة اللازمة من الإدارة العليا. وستواصل إدارة الشؤون الإدارية القيام بدور قيادي في وضع السياسات المركزية وفي جميع مجالات الإدارة، بما فيها الموارد البشرية، والانضباط في إنفاق الميزانية، والشؤون المالية والمحاسبة، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويرى الأمين العام أن أفضل طريقة لحشد الموارد من أجل عمليات حفظ السلام التي تشمل نشر أفراد عسكريين وأفراد الشرطة هي إسناد السلطة الكافية إلى إدارة الدعم الميداني لتعيين موظفي مشتريات في المقر والميدان. وبالتالي فقد اقترح إنشاء دائرة للمشتريات الميدانية داخل الإدارة الجديدة، لجعل عملية الشراء أكثر بساطة وأكثر استجابة للاحتياجات في الميدان، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة، وتوفير قدر أكبر من السيطرة على الأولويات والرقابة على جميع مراحل إدارة سلسلة الإمداد. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على معالجة مواطن الضعف الكامنة في الضوابط والتي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١١ - واستطردت قائلة إنه منعاً لأية ازدواجية في المهام والموارد، ستحتفظ إدارة الشؤون الإدارية بالسيطرة والتملك والقيادة في ما يتعلق بمهام المشتريات المسندة إلى الأمانة العامة، بما في قاعدة بيانات البائعين، ولجنة استعراض البائعين، ودليل المشتريات، والتدريب على قضايا من بينها مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر، والأخلاقيات الواجب التحلي بها في مجال الشراء، والموقع الخاص بالشراء على الإنترنت. وستواصل شعبة المشتريات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية القيام بعمليات الاستعراض مع المراعاة التامة للاحتياجات من المشتريات الميدانية واستحداث نظم تكنولوجيا المعلومات المشتركة لمشتريات الميدان والمقر، وسيكفل فريق إدارة شؤون البائعين التابع لها والذي أُنشئ حديثا تنويع المصادر بين الدول الأعضاء والسعي إلى توفير فرص أعمال تجارية للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فريق تنفيذ إصلاحات نظام الشراء وقسم التخطيط والامتثال والرصد الجديد سيواصلان وضع مبادرات مختلفة لإصلاح مجال الشراء وتنفيذها. وستقدم لجنة العقود في المقر الخدمات لكل من إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني، على أن تكون هذه الأخيرة ممثَّلة ضمن أعضائها.

١٢ - وأخيرا، فإنه قد اقترح تخصيص موارد إضافية لتعزيز القدرات في مجالات أخرى في الأمانة العامة، وخصوصا إدارة الشؤون الإدارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

وإدارة شؤون الإعلام ومكتب الشؤون القانونية، لتلبية الطلب المتزايد على الدعم.

١٣ - وتابعت قائلة بأن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/61/858/Add.1 و Add.1/Corr.1) تغطي تكاليف ٨١٩ وظيفة مستمرة و ٣٠٣ وظائف لمهام جديدة. وتمثل الزيادة البالغة ٦٥,٥ مليون دولار في ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على المستوى المعتمد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نسبة ١,٢ في المائة من ميزانية حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ البالغة ٥,٣ بلايين دولار، في حين يمثل مجموع ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ نسبة ٤,٨ في المائة من ميزانية حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأشار تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/61/733 و Add.1) إلى أنه من اعتماد قدره ١٤٦,٩ مليون دولار بموجب قرار الجمعية العامة ٥٩/٣٠١، أُنفق مبلغ ١٣٦ مليون دولار، وبالتالي بقي رصيد غير مرتبط به قدره ١٠,٩ ملايين دولار ونتج عن ذلك أن أصبح معدل تنفيذ الميزانية ٩٢,٥ في المائة.

١٤ - وأردفت قائلة إنه كما جاء في التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الأبواب ٥ (عمليات حفظ السلام) و ٢٨ دال (مكتب خدمات الدعم المركزية) و ٣٥ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) (A/61/858/Add.2)، يقترح الأمين العام تمويل وظيفة وكيل الأمين العام الجديدة لإدارة الدعم الميداني، ووظيفتين جديدتين برتبة أمين عام مساعد في إدارة عمليات حفظ السلام، ووظيفة جديدة برتبة أمين عام مساعد في إدارة الدعم الميداني من الميزانية العادية، كجزء من الموارد الأساسية لهاتين الإدارتين. وبما أنه ستُلبى متطلبات ست وظائف جديدة من خلال إعادة مواءمة الموارد الموجودة وإلغاء سبع وظائف موجودة، لا تُطلب أية موارد إضافية صافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٥ - وختمت بقولها إن الإجراء الذي تُدعى الجمعية العامة إلى اتخاذه في ما يتعلق بتمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام، والميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مبيّن في الفقرة ١٦٣ من التقرير الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها (A/61/858) وفي الفقرة ٦٧ من تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/61/733). ولأن الدول الأعضاء تتحمل المهمة الشاقة المتمثلة في استعراض كمية كبيرة من الوثائق في حدود المهلة الزمنية التي يسمح بها برنامج عمل اللجنة، فقد سعى الأمين العام إلى تقديم المعلومات ذات الصلة لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة. وهو يتطلع إلى الموافقة في وقت مبكر من الدورة الحادية والستين على الهيكل والموارد ذات الصلة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وذلك من أجل التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٥٦ المتعلق بتعزيز قدرة المنظمة على القيام بعمليات حفظ السلام.

١٦ - **السيد غيينو** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن المقترحات المعروضة على اللجنة، رغم تعددها، لا تمثل تحولا عما سبق، حيث يستند معظمها إلى التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي الحسابات، والاستشاريون الخارجيون في مجال الإدارة، والفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وفضلا عن

ذلك قال إن المقترحات، مع ما تتسم به من إبداع، ليست جذرية أو ثورية، ولا تهدف إلى إخراج مهمة حفظ السلام من يد الأمانة العامة، أو إلى صوغ مجموعة من السياسات لحفظ السلام، ومجموعة أخرى من السياسات لبقية منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وقال إن إدارة الدعم الميداني الجديدة المقترحة وإدارة عمليات حفظ السلام سوف تعملان ضمن إطار السياسات العام الذي حددته إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية، استنادا إلى ولايات تشريعية. وأضاف أن الإدارتين سوف تعتمدان أيضا على القدرات المستقلة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وإنه ينبغي الاستمرار في تعزيز العلاقة بين إدارة عمليات حفظ السلام وبين إدارات الشؤون السياسية، وشؤون السلامة والأمن، وشؤون الإعلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١٨ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أيضا التذكير بأن بعض القدرات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لحالات ما بعد الصراع - مثل معالجة مسائل الإدارة العامة، أو إيجاد فرص العمل، أو شؤون الحكم، أو الهياكل الأساسية، أو الإغاثة الإنسانية أو حقوق الإنسان - يجب توفيرها من مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، إذ إن الأمين العام لم يقترح تزويد إدارة عمليات حفظ السلام بالهياكل الأساسية اللازمة. وقال إن التوجه الرئيسي للمقترحات المتعلقة بتلك الإدارة وبإدارة الدعم الميداني الجديدة هو إعطاء هاتين الإدارتين القدرات التشغيلية لتمكينهما من تقديم دعم فعال في المقر إلى المهام المترابطة التي تتضمنها عادة بعثات حفظ السلام الحديثة، والتي تهدف إلى مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية على الحفاظ على بيئة آمنة في أعقاب الصراع مباشرة.

١٩ - واستطرد قائلا إنه، في حين يتعين على أجزاء كثيرة من منظومة الأمم المتحدة أن تستمر بالتالي في المشاركة في دعم حفظ السلام، فإنه من غير المنطقي توقع أن يخضع رؤساء بعثات حفظ السلام لإشراف أكثر من وكيل أمين عام واحد، وأن يتلقوا منهم التعليمات على أساس يومي. وقال إن مبدأي وحدة القيادة وتكامل الجهود يعنيان أن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وإدارته يجب أن يمتلكا القدرة على القيام بدور تكاملي فعال في المقر. وقال إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في هذا المجال، يظل هناك الكثير مما ينبغي عمله.

٢٠ - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن أيا من المقترحات التي قدمها الأمين العام لا يتطلب بحد ذاته مقادير كبيرة من الموارد الإضافية، إلا أن مجموع الموارد المطلوبة كبير. غير أنه لا يخرج عن حدود المعقول في ضوء الطفرة التي شهدتها أنشطة حفظ السلام مؤخرا، سواء قيست بعدد الأفراد في الميدان أو بمستوى ميزانية حفظ السلام، أو بعدد البعثات المتكاملة المركبة.

٢١ - وأضاف أن القوام العددي لفريق الإدارة العليا لحفظ السلام ظل دون تغيير منذ عام ٢٠٠٢، كما يتضح من التقرير الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها (A/61/858 و Corr.1)، وذلك على الرغم من أن مستوى النشاط في الميدان - مقاسا بمقاييس معينة - قد تضاعف، مما أدى إلى تحميل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أعباء مضنية. وقال إن تعيين وكيل أمين عام ثان يركز على الدعم سيجعل من الممكن تكريس وقت وعناية كافيين لمسائل السياسات والمسائل التشغيلية. وإن التحديات التي لا يمكن إنكارها والمتمثلة في إنشاء إدارتين على رأس كل منهما وكيل أمين عام هي تحديات يمكن التغلب عليها.

٢٢ - واسترسل قائلا إن الترتيبات المتخذة، مهما تكن طبيعتها، يجب أن تعترف بأن عددا كبيرا من موظفي الأمم المتحدة يشاركون بانتظام في عمليات عسكرية محفوفة بالمخاطر. وإن الإجراءات المتخذة في المقر تؤثر على أمن هؤلاء الموظفين وسلامتهم، وعلى حياتهم وحياة ملايين الأشخاص الذين يعتمدون عليهم. وقال إن الترتيبات الهيكلية المقترحة في المقر، نظرا لكونها تؤدي وظائف فريدة ضمن منظومة الأمم المتحدة، ستتسم بسمات فريدة أيضا بالمقارنة بالأجزاء الأخرى من الأمانة العامة.

٢٣ - وأضاف قائلا إنه مما لا شك فيه أن الإطار الزمني للنظر في المقترحات هو إطار ضيق. وعلى الرغم من أن كثيرا من عناصر المقترحات ليست جديدة، فإن حجمها مجتمعة مخيف. وقال إن اللجنة الاستشارية جديرة بالثناء على تقريرها الذي ساعد على إيضاح عدد من المسائل ولا بد أنه سيساعد أيضا اللجنة الخامسة على التوصل إلى قرار.

٢٤ - **السيدة أهلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت التقرير ذا الصلة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/743)، فقالت إن عملية المراجعة المشار إليها في التقرير قد أُجريت عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، من أجل تقييم ما إذا كانت الهياكل التنظيمية والاستراتيجيات والوظائف الإدارية الرئيسية لإدارة عمليات حفظ السلام متقيدة بمبادئ وممارسات الإدارة السليمة، وما إذا كان التنسيق مع الشركاء الآخرين في عمليات السلام يتسم بالفعالية. وقالت إن التقرير حدد عدة مواطن ضعف في الهياكل الإدارية للإدارة، منها الافتقار إلى نظرية شاملة بشأن هيكل المساءلة، وإدارة تفويض السلطات، وتوزيع المسؤوليات داخل الإدارة؛ وعدم الاستخدام الكافي للميزنة على أساس النتائج، باعتبارها نظاما لقياس الأداء أو إطارا استراتيجيا؛ وعدم وجود تكامل كاف بين العمليات التشغيلية في الإدارة.

٢٥ - وقالت إن المراجعة حددت كذلك المجالات التي تتطلب مزيدا من التحسين فيما يتعلق بالاتصالات والتنسيق مع شركاء الإدارة، ومنها الحاجة إلى تحديد جهة اتصال واحدة في الإدارة، ووضع اختصاصات لفرق العمل المتكاملة التابعة للبعثات. وكذلك شدد التقرير على الحاجة إلى إطار رسمي ومحكم للرقابة الداخلية، وهو أمر يعتبره التقرير لبنة أساسية في أي هيكل للمساءلة. وقالت إن الحاجة تدعو أيضا إلى تحسين كبير في إطار الإدارة القائمة على النتائج وإلى وضع إطار لإدارة المخاطر.

٢٦ - وأضافت أن جميع التوصيات الخمس عشرة الصادرة عن المكتب في أعقاب المراجعة قد قُبلت، ويجري بالفعل تنفيذ عدد منها. وقالت إن عملية المراجعة لم تأخذ في اعتبارها أثر مقترحات الأمين العام التي قدمها إلى الجمعية العامة بشأن إعادة هيكلة الإدارة، نظرا لأنها كانت قد أُكملت قبل تقديم المقترحات. غير أن الهدف من التوصيات الواردة في التقرير هو كفالة اتباع مبادئ الإدارة السليمة في إطار أي هيكل تنظيمي.

٢٧ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/61/937)، المتعلق بالتقرير الشامل للأمين العام (A/61/858) وإضافتيه (Add.1 و Add.2)، فقال إن مقترحات الأمين العام تجمع بين التغيير الهيكلي، وإعادة توزيع المهام والموارد بين الإدارات، وتعزيز القدرات. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تعي الحاجة إلى تعزيز قدرات المنظمة في المقر على إنشاء ودعم عمليات السلام، إلا أنه حذر من أن الوظائف الإضافية والتغييرات الهيكلية ليست سوى جزء من معادلة الإصلاح. إذ أنه يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا المؤسسية التي تتطلب تحسين أساليب العمل وإجراءاته. وقال إن اللجنة توصي بالتالي بأن يُطلب إلى الأمين العام استعراض أساليب العمل في الإدارات ذات

الصلة، في سياق الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بُغية تبسيط هيكل الوظائف وتفادي الازدواجية، مع تفضيل المساعدة العامة المؤقتة على الوظائف في بعض الحالات.

٢٨ - وانتقل إلى الحديث عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (A/61/858/Add.1) فقال إن الرصيد غير المربوط لحساب الدعم، الذي بلغ ١١ مليون دولار في نهاية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، من المتوقع أن يزيد على ٢١ مليون دولار في نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وإن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ستنطوي على إجراء تخفيض قدره ٢٠٠ ٩٩٠ ٢٣ دولار في الميزانية المقترحة البالغة ١٠٠ ٥٠٠ ٢٥٤ دولار. وأضاف إنه من أصل الوظائف الجديدة المقترحة البالغ عددها ٤٠٠ وظيفة، توصي اللجنة بالموافقة على ٢٤٧ وظيفة علاوة على الزيادة الصافية البالغة ٩٥ وظيفة الناجمة عن التنقلات المختلفة. أما بخصوص التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/858/Add.2)، توصي اللجنة الاستشارية بأن يتم الإبلاغ عن النفقات ذات الصلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في سياق تقرير الأداء الثاني، أما فيما يخص الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فستُدمج الاحتياجات الإضافية المستمرة في الاعتماد الأولي لفترة السنتين عند اعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٩ - وقال إن تقرير اللجنة الاستشارية يتضمن توصيات محددة بشأن جميع مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف وغيرها من الموارد، باستثناء المقترح الداعي إلى إنشاء وظيفة وكيل أمين عام للدعم الميداني، وهو مقترح جرى تناوله في الفرع الرابع. وقال إن اللجنة لاحظت أن تلك المقترحات تشكل جزاء من إصلاحات متوالية اضطلعت بها المنظمة للتصدي لتزايد حجم طلبات حفظ السلام وتعقدها على مر السنوات، وأن المقترحات لا تشكل نهاية لتلك العملية. وأضاف قائلا إن عددا من الاستعراضات والتحليلات ما زالت لم تنجز بعد، كما اقترحت اللجنة الاستشارية إجراء استعراضات وتحليلات أخرى. واختتم قائلا إن مقترحات الإصلاح وتوصيات اللجنة الاستشارية ينبغي النظر إليها في ذلك السياق.

٣٠ - **السيدة زِمرمان فون سيفارت** (ألمانيا): قالت، متكلمة باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد يعلق دوما أهمية كبرى على مهمة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي تشكل إحدى الوظائف الأساسية للمنظمة. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يتساءل عما إذا كانت التخفيضات الكبيرة التي تقترحها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بمقترحات الأمين العام تأخذ في اعتبارها كما ينبغي الزيادة في حجم عمليات حفظ السلام وتعقدها. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يعترف بالحاجة إلى استعراض استراتيجية الإدارة وهيكلها، إلا أن ذلك ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية إبقاء الميزانية الكلية تحت السيطرة وكفالة أن تكون الزيادات مبررة.

٣١ - واسترسلت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يؤكد بصورة خاصة على الحاجة إلى الحفاظ على تسلسل واضح للقيادة والسيطرة فيما يتعلق بتسيير عمليات حفظ السلام، وإلى التنسيق بين عمل كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الجديدة. وقالت إن إعادة هيكلة الأمانة العامة لا تكفي: فالتغييرات الهيكلية يجب أن ترافقها تحسينات إدارية وجهود متواصلة لإصلاح الأمم المتحدة. ومن المهم المحافظة على الزخم، مع تفادي التسرع غير الضروري، بما يضع حدا لحالة عدم اليقين الراهنة ويسمح للأمانة العامة بالتركيز على تنفيذ عمليات السلام.

٣٢ - **السيد حسين** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعرب عن تأييده لمبادرة الأمين العام الهادفة إلى إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وتعزيز قدرة المنظمة على إدارة السلام وحفظه. وقال إن الإصلاحات المقترحة ينبغي أن تستند إلى الأهداف المتمثلة في وحدة القيادة في البعثات على جميع المستويات؛ واتساق السياسات والاستراتيجيات؛ ووضوح خطوط المساءلة والمسؤولية على جميع المستويات؛ وتعزيز قدرات الشعبة العسكرية وشعبة الشرطة؛ والتفاعل والتنسيق عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات في كل مرحلة من مراحل بعثات حفظ السلام، لا سيما في بعثات حفظ السلام المتكاملة؛ وتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة؛ وزيادة تبسيط عمليات الشراء من أجل كفالة المساءلة والرقابة التامتين وعدم تعارض المصالح؛ وامتلاك القدرات الإدارية والتنظيمية الكافية لتقديم دعم لوجستي قوي للبعثات. وقال إن المجموعة ستدرس التغييرات المقترحة على ضوء تلك الأهداف. وإنها مهتمة خصيصا بإصلاح نظام المشتريات الذي اقترحه الأمين العام، والذي ينبغي بحثه بصورة شاملة، وفي نفس الوقت ينبغي لمقترحات نقل المهام أن تبين الكيفية التي ستُكْمِل بها عملية الإصلاح الجارية، لا سيما بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦١. وقال إن تفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار ينبغي أُن تُقدم خلال مشاورات غير رسمية وأخيرا قال إن المجموعة تشدد على أن تكون المفاوضات بشأن مقترحات الأمين العام شاملة وشفافة ومفتوحة.

٣٣ - **السيدة ستينفتر** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن من مسؤولية الدول الأعضاء إجراء تحليل مستفيض لمقترحات الأمين العام، مستفيدة من عمل اللجنة الاستشارية، ولكن دون أن تتخلى عن دور الجمعية العامة الذي يتمثل في اتخاذ القرارات. وأعلنت أن الوفود الثلاثة أيدت قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦١، الذي ينبغي أن تنفذه الدول الأعضاء من خلال الاستجابة على نحو بناء لمقترحات الأمين العام. وقالت إن الإصلاحات المقترحة، على الرغم من كلفتها الباهظة، هي إصلاحات ضرورية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام. ولم يحدث أي نمو معادل في الموارد المتاحة للأمانة العامة لدعم تلك العمليات، التي شهدت زيادة مستمرة ولم يسبق لها مثيل. وفضلا عن ذلك، فإن كثيرا من التحسينات المؤسسية التي يوصى بها الأمين العام ليست جديدة، حيث سبق أن اقتُرحت منذ فترة ترجع إلى عام ٢٠٠٠. وقالت إن تلك التحسينات أُدمجت منذ ذلك الحين في خطة الإصلاح المعنونة ''عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠''، التي شكلت بدورها أساسا للمقترحات الحالية. وقالت إن الأفرقة التشغيلية المتكاملة ليست سوى مثال واحد على إصلاح تأخر عن موعده.

٣٤ - واسترسلت قائلة إن إدارة الدعم الميداني المقترحة ينبغي أن يُوفر لها ما تحتاجه من موارد للعمل على النحو المخطط. فالنواحي الإدارية في حاجة إلى الدعم، وكذلك القدرات العسكرية وقدرات الشرطة للأمانة العامة، وفي نفس الوقت ينبغي أن توفر أفرقة متكاملة دعما متناسقا ومتكاملا ومناسب التوقيت للبعثات. وقالت إن الوفود الثلاثة تؤيد كذلك إنشاء مكتب لسيادة القانون، واتخاذ إجراءات لتحسين العلاقة مع إدارة الشؤون السياسية.

٣٥ - وأردفت قائلة إن تحسين النظام معناه تحسين أساليب عمل المنظمة عن طريق معالجة نقاط الضعف المؤسسية. وأضافت أن الوفود الثلاثة ستسعى وفقا لذلك للحصول على ضمانات بشأن مسائل من قبيل وحدة القيادة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والازدواج المحتمل في المهام، وسترحب أيضا بالحصول على مزيد من الإيضاحات بشأن الفوائد المتوقعة من الاضطلاع بمهمة مشتريات موازية. وقالت إن الوفود الثلاثة تظل ملتزمة بتزويد الأمانة العامة بالموارد الضرورية، رهنا بنتائج التحليل الناقد، إلا أنها لن

تؤيد تحمل تكاليف غير ضرورية: فهي تتوقع تحقيق النتائج والمساءلة.

٣٦ - **السيد شينيو** (اليابان): قال إن وفده يؤيد زخم مقترحات الأمين العام. وإنه يولي أهمية كبيرة لإعداد هيكل تنظيمي وإنشاء سلطة يتيحان الإمكانية لإدارة الأمم المتحدة ككلٍ ومتسق من حيث الميزانية، مع وضع طلبات الموارد لعمليات حفظ السلام تحت رقابة الأمانة العامة فيما يتعلق بالميزانية. وإنه يؤيد إنشاء إدارة جديدة للدعم الميداني برئاسة وكيل للأمين العام، بينما يسلم بالتحديات الإدارية الكبيرة التي قد تنشأ عن ذلك. ويعتقد أن إنشاء أفرقة تنفيذية متكاملة داخل الشعب الإقليمية لإدارة عمليات حفظ السلام قد لا يكون حلا لهذه التحديات. وقال إن وفد اليابان يعرب أيضا عن حرصه على تفادي إنشاء وظائف جديدة أكثر من الحاجة.

٣٧ - وأضاف قائلا إنه يتفق مع القول بأن تعزيز سيادة القانون وإنشاء مؤسسات أمنية أساسية مستدامة هما جانبان جوهريان من جوانب حفظ السلام. لكنه يعتبر أنه ينبغي للبلدان المضيفة أن تتولى في نهاية المطاف إدارة وملكية ما يخصها من عمليات لإحلال السلام. ويدعو إلى اتباع نهج كلي طويل الأجل لا ينطوي على تعزيز التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان ومجتمع المانحين فحسب، إنما أيضا على أشكال أخرى من مشاركة الأمم المتحدة، مثل البعثات السياسية الخاصة. ويمكن لأجزاء أخرى من الأمانة العامة، مثل إدارة الشؤون السياسية، أن توفر الخبرات والرؤية. وقال إن وفده يعتقد أنه من الضروري النظر بعناية فائقة في مسألة تعزيز هذه الوظيفة داخل إدارة عمليات حفظ السلام. ويعتبر أيضا من المهم القيام، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦١، بإعداد دراسة جدية للترتيبات الإدارية للمشتريات، بما فيها وضع حدود واضحة للمساءلة وتفويض السلطة قبل المضي في إحداث أي تغييرات في هيكل الموارد أو زيادتها.

٣٨ - **السيد شوي** (جمهورية كوريا): قال إن وفده يعتقد بأنه ينبغي منح الأمين العام المرونة للشروع في إجراء إصلاحات جذرية وبأن تأتي هذه المرونة قبل المساءلة. وإن عمليات حفظ السلام هي إحدى أعظم قصص نجاح الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، ولهذا السبب ازداد الطلب عليها، في وقت تزداد فيه تعقيدا أكثر من أي وقت مضى. وأشاد وفده بالأمين العام لما اقترحه من تدابير لإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام، ولا سيما في ضوء الشواغل ذات الصلة التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وأشار إلى أن المقترحات هي استمرار لعملية إصلاح أشمل بدأت في عام ٢٠٠٠ بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام وتجسدت في خطة الإصلاح ''عمليات السلام حتى سنة ٢٠١٠''. وأضاف قائلا إن وفد جمهورية كوريا حث الأمين العام على الإسراع بالتنفيذ التام لتوصيات الإصلاح السابقة هذه التي اعتمدت عليها توصياته الجديدة اعتمادا كبيرا. ويرى الوفد أن تحليل اللجنة الاستشارية وتوصياتها يتسمان بالمعقولية والحكمة ويأمل أن تستند إليهما اللجنة الخامسة كأساس لتسريع نظرها في تقرير الأمين العام وللتوصل إلى قرارات مبكرة بشأن مقترحاته. وينبغي لهذه العملية ألا تطول أكثر من اللازم لأنها سيكون لها تأثير مباشر وقوي على حياة وسلامة حفظة الأمم المتحدة للسلام وعلى أولئك الذين يتولون حمايتهم.

٣٩ - **السيد ترايستمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): كرر تأييد حكومته للأمين العام ولحنكته في إدارة الأمم المتحدة. وقال إن هناك بالفعل ضرورة ملحة لتعزيز قدرة المنظمة على مواجهة التحديات العالمية لحفظ السلام بطريقة معقولة وفعالة من حيث التكلفة. وإن تقرير الأمين العام الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات

حفظ السلام والمحافظة عليها (A/61/858 وCorr.1) يقدم مقترحات مفصلة لتحقيق هذا الغرض. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/61/937) يتضمن تعليقات وتوصيات مفصلة استجابة لكل مقترح.

٤٠ - وأضاف قائلا إن وفده، بينما يدرك نطاق وتعقد المهمة التي واجهتها اللجنة الاستشارية باستعراضها لمقترحات الأمين العام خلال فترة زمنية قصيرة، يأسف لأن اللجنة لم تكن في وضع يتيح لها النظر في المسألة في مرحلة مبكرة من الدورة. وإن مقترحات الأمين العام وتحليل اللجنة الاستشارية وتوصياتها تثير الكثير من المسائل الصعبة. ومع ذلك، فإن إحراز اللجنة تقدما بشأن المسألة إثناء انعقاد الدورة الحالية هو أمر حاسم الأهمية لقدرة المنظمة على الاضطلاع بعمليات لحفظ السلام تتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة ومواصلة تلك العمليات.

٤١ - **السيد دياز** (نيكاراغوا): قال إن تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة لتحديات تزداد تعقيدا لا يستوجب زيادة الموارد البشرية والمالية فحسب، إنما يستوجب أيضا مناقشة طريقة استخدامها بمزيد من الكفاءة. وإن وفده يؤيد الزيادة المقترحة في الموارد، لكن لديه شكوكا جدية إزاء مدى ملاءمة الهيكل الجديد. وإن قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦١ قد اتخذ على عجالة ولم يوجه الأمم المتحدة نحو المستقبل، بل يعود بها إلى الماضي، ولا سيما إلى بداية فترة التسعينات عندما تسلمت إدارة عمليات حفظ السلام المنشأة حديثا آنذاك مسؤولية الدعم الإداري واللوجستي للبعثات الميدانية من إدارة الشؤون الإدارية. ويبدو أن الدول الأعضاء تجري الآن عملية احتواء للأضرار، فاتخاذها قرارا بأن تعيد النظر في الأفكار الواردة في هذا القرار هو أمر بعيد الاحتمال للغاية.

٤٢ - واسترسل قائلا إن إنشاء وظيفة وكيل أمين عام للدعم الميداني، بعيدا عن ضمان وحدة القيادة، سيؤدي بصورة شبه حتمية إلى ازدواجية القيادة وسيقوض النهج المتكامل الذي يجري التماسه. لهذا، فإن وفده لا يؤيد إنشاء هذه الوظيفة في الوقت الراهن. وتابع قائلا إن هناك ضرورة أساسية لتعزيز عناصر البرامج الواردة في تقرير الأمين العام، فهذه العناصر التي نشأت أصلا في خطة الإصلاح ''عمليات السلام حتى سنة ٢٠١٠''، هي الضمان الوحيد الذي يحمي الهيكل الجديد من هذه الازدواجية في القيادة ومن التفكك. وبناء على ذلك، يؤيد وفده تأييدا تاما إنشاء أفرقة تنفيذية متكاملة ويعرب عن دهشته لأن اللجنة الاستشارية قد أوصت فعلا بحلها وبتخفيض عدد الوظائف المطلوبة. ويرى أن من الضروري أيضا تعزيز لا تقويض وحدة عملية التخطيط المتكامل للبعثات. وتشمل العناصر الرئيسية الأخرى نقل مركز متابعة الحالة من مكتب العمليات إلى مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ودعم هذا المكتب بوظيفة مدير مكتب.

٤٣ - واستطرد قائلا إنه، ليس من المؤكد، مع ذلك، أن تكون عناصر التكامل هذه كافية لضمان عدم التفكك. ولكن المؤكد هو أن تقسيم إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارتين لكل منهما وكيل للأمين العام لن يوفر للمنظمة الرؤية والقيادة اللازمتين لتعزيز القدرة التنفيذية لعمليات حفظ السلام، التي ستبقى في الواقع أكثر تكاملا بكثير من المقر. فأرواح الأشخاص الواجب حمايتهم وأرواح المدنيين والأفراد العسكريين في عمليات حفظ السلام توليها الجمعية العامة أهمية بالغة بالقدر الذي لا يسمح لها باعتماد الهيكل الخاطئ لأسباب سياسية محضة، رغم الدروس المستفادة خلال الـ ١٥ عاما التي مضت منذ إنشاء إدارة عمليات حفظ السلام.

٤٤ - **السيد سينغ** (الهند): قال إن حكومته تولي أهمية كبيرة لعمليات حفظ السلام باعتبارها أداة المنظمة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. وقد أسهمت الهند منذ إنشاء

المنظمة بما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ جندي في ٤١ عملية من عمليات حفظ السلام، وضحى١١٢ فردا هنديا بأرواحهم. والهند لا تزال من أكبر البلدان المساهمة بقوات إذ يتبعها نحو ٩ ٤٠٠ جندي من الجنود العاملين تحت راية الأمم المتحدة. ولهذا، فإن وفده مهتم جدا بالتوصل إلى نتائج ناجحة بشأن مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح. وقد سبق للجمعية العامة أن أعربت عن تأييدها لأهداف هذا المسعى عبر القرار ٢٥٦/٦١؛ إنما لابد من الإجابة على عدة استفسارات قبل أن توجه الدول الأعضاء الثناء لنفسها على عمل أحسنت أداءه.

٤٥ - ومضى قائلا إن وفده يؤيد إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة للدعم الميداني، بيد أنه يدعو الأمين العام إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وحدة القيادة، ولتعزيز تكامل الجهود ودعم القدرة التنفيذية في المقر والبعثات الميدانية معا. وقال إن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأن الهيكل التنظيمي الجديد المقترح ربما يمثل تحديات إدارية كبيرة، بما فيها تعقيدات محتملة بشأن التسلسل القيادي والمساءلة والتنسيق والحفاظ على نظام ملائم للضوابط والتوازنات قد ينشأ عن الترتيب غير المألوف الذي يكون بموجبه رئيس إدارة مسؤولا أمام الرئيس الآخر ويتلقى منه التعليمات. ومن ثم، فإن ما يثير الدهشة هو أن اللجنة الاستشارية ترى ميزة في إنشاء وظيفة برتبة وكيل أمين عام لرئاسة إدارة الدعم الميداني. وإنه يتعين في أثناء ذلك على مدير المكتب المقترح لإدارة عمليات حفظ السلام أن يكون رجلا خارقا حتى يتمكن من تنفيذ الولاية المستحيلة المتمثلة في التنسيق بين إدارتين بينما يتبع رئيسا واحدا. وقد يمثل كل من مدير مكتب إدارة عمليات حفظ السلام والأفرقة التنفيذية المتكاملة وغيرها من القدرات المقترحة مساعي حسنة النوايا ترمي إلى ضمان وحدة القيادة والتكامل في المقر، لكن النوايا الحسنة لا تترجم دائما إلى نتائج حسنة. ولذلك، يوافق وفده على تقييم هذه الترتيبات في ضوء الخبرة وعلى الحرص على تجنب إنشاء نسق بيروقراطي جديد.

٤٦ - وتابع قائلا إن إنشاء إدارة جديدة شاملة لكل شيء لعمليات حفظ السلام إلى جانب إدارة الدعم الميداني سيشكل على ما يبدو اعترافا بأن التنسيق والتكامل داخل الأمانة العامة قد باءا بالفشل. وإن وفده على قناعة بأنه رغم كل جهد مبذول لترشيد الهياكل والعمليات الإدارية، يمكن حدوث ازدواجية في الجهود وهدر في الموارد بسبب التشابه بين أهداف ومهام وقدرات الإدارتين المقترحتين لعمليات حفظ السلام وللدعم الميداني ولتلك الخاصة بإدارات أخرى. ولهذا، فإنه يؤيد بشدة توصية اللجنة الاستشارية بأن يجري الأمين العام استعراضا شاملا لأساليب العمل في الإدارات ذات الصلة بالموضوع ولعلاقتها بأساليب العمل في الإدارتين المقترحتين لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني، وذلك بغية تبسيط الوظائف وتجنب الازدواجية.

٤٧ - واستأنف قائلا إن التغيير الهيكلي ليس ببديل عن التحسين الإداري. وإذا ما أريد لإنشاء هياكل أساسية جديدة لحفظ السلام أن يفضي إلى نتائج، فإنه لا بد من معالجة القضايا المؤسسية ذات الصلة بالموضوع مثل أساليب العمل غير الفعالة وازدواجيتها والإجراءات المضنية والتي فات أوانها. ويتعين، قبل كل شيء، أن ترسم بجلاء حدود السلطة وأن تحدد بوضوح تدابير المساءلة في أي عملية إعادة هيكلة أو مواءمة للإدارات تشمل تفويضا هاما للسلطة، ولا سيما في الشراء وإدارة الموارد البشرية. وإلا ستكون العملية برمتها عقيمة، إن لم تؤد إلى نتائج عكسية.

٤٨ - واستطرد قائلا إن وفده يولي أهمية كبيرة لمفهوم النهج المتكامل إزاء المشاكل المتعددة الأبعاد التي تواجهها بعثات حفظ السلام المعقدة. بيد أنه ينبغي توضيح طرائق

هـذا النـهج مـن أجـل إتاحـة المزيـد مـن المرونـة في تلبيـة الاحتياجـات الناشـئة لعمليـات حفـظ الـسلام وفي اسـتخدام الموارد بكفاءة. وفيما يتعلق بالشراء، فإن وفده ينتظر بشغف تقرير الأمين العام المطلوب في القرار ٢٤٦/٦١. وسيكون من الحكمة مراعاة نتائج هذا التحليل، ولا سيما فيما يتعلق بالضوابط الداخلية وبتفويض السلطة وبالفصل بين المهام، قبل إنشاء هذا الهيكل الجديد. وقال إن وفده يتطلع كذلك إلى إجراء مناقشات بشأن مسائل رئيسية مثل سيادة القانون ومؤسسات الأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة إنشاء وظائف لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وإلى إعداد التحليل الشامل لتطور حساب الدعم المطلوب في القرار ٢٦٨/٦٠.

٤٩ - واختتم قائلا إن القول بأن الموارد البشرية هي أهم أصول المنظمة أصبح قولا مبتذلا. لكن القوات هي العنصر الأهم لبعثات حفظ السلام. فبدونها لن يكون هناك أي حفظ للسلام. ومن المؤسف أنه رغم الدور الحاسم الذي تضطلع به الشعبة العسكرية، فقد تم إغفال مكتب الشؤون العسكرية المقترح من حيث التزويد بموارد إضافية، لا سيما أنه قد أنشئت هياكل مخصصة في الشعبة العسكرية على أساس أن الموارد المتوفرة لها هي دون المستوى المطلوب.

٥٠ - **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها سبق أن أعلن موقفه خلال المفاوضات بشأن القرار ٢٥٦/٦١ وفي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأضافت أن التقرير الشامل للأمين العام (A/61/858 و Corr.1) عالج بعض الشواغل التي عبر عنها وفدها؛ إلا أن بعض عناصر المقترح من شأنها أن تنال من سير العمل السليم في الإدارات المقترحة.

٥١ - وأضافت أن وفدها يشاطر اللجنة الاستشارية تقييمها المتعلق بالتحديات التي يطرحها الهيكل التنظيمي الجديد، ولا سيما ضرورة التنسيق فيما بين إدارتين يترأسهما مسؤولان من نفس المستوى. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، يتطلب إنشاء هيكلين متوازيين قدرات إضافية من أجل ضمان التكامل والتنسيق فيما بينهما. وريثما يتسنى ذلك، ينبغي معالجة مسألة نقل المسؤوليات في مجالات مثل إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وإعداد ميزانيات حفظ السلام من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني بشكل يتوخى ضمان الكفاءة وتفادي التكرار. ويتعين أيضا إقامة آليات للمساءلة من أجل كفالة تحمل المسؤولية الإدارية واتباع سياسة موحدة للمساءلة على مستوى المنظمة كلها.

٥٢ - وفيما يتعلق بالهيكل الجديد المقترح لإدارة عمليات حفظ السلام، قالت إن وفدها يؤيد تعزيز قدرة المنظمة في المقر، اعتبارا لأن ذلك من شأنه تمكينها من الاستجابة بشكل فعَّال لاحتياجات حفظ السلام الحالية في شتى أنحاء العالم. وأيدت بالتالي مقترح إعادة تشكيل شعبة أفريقيا لتصبح شعبتين كاملتين وترفيع وظيفة المستشار العسكري إلى رتبة الأمين العام المساعد.

٥٣ - أما فيما يخص إدارة الدعم الميداني، قالت إن اللجنة ستطلب مزيدا من المعلومات عن عدد من المقترحات قبل أن تتخذ قرارها. وسيتعين أيضا تحليل بعض المقترحات في ضوء التقارير التي ستقدم بشأن إصلاح نظام الشراء. وأردفت قائلة إنها ستكون ممتنة لو أتيحت إيضاحات من الأمانة العامة بشأن المهام التي ستفوض في مجالي إدارة الموارد البشرية وإعداد ميزانيات حفظ السلام.

٥٤ - **السيد مُحث** (بنغلاديش): أعرب عن خيبة أمل وفده للتأخر في إصدار الوثائق. وقال إن تقرير اللجنة الاستشارية، على سبيل المثال، لم يتح سوى قبل يوم واحد،

مما يترك وقتا جد قصير للانتهاء من النظر في بند بهذه الأهمية.

٥٥ - وأضاف أن اللجنة معروض عليها تقارير بمئات الصفحات تتعلق مضامينها بشكل وثيق بالعديد من المسائل الأساسية الأخرى. ويتعين مناقشة المقترحات بشكل متعمق قبل أن يتسنى اتخاذ أي قرارات. غير أنه لوحظ غياب المعلومات بشأن العديد من المجالات، بما في ذلك النتائج المحصلة من عمليات الإصلاح السابقة من حيث الفعالية والكفاءة المحققتين والدروس المستفادة؛ وتحسين إجراءات العمل؛ وأوجه التآزر بين إدارة عمليات حفظ السلام والإدارات الأخرى، والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج؛ والوفورات الإدارية وغيرها المتحققة عقب نقل المهام من إدارة إلى أخرى؛ وتطور حساب الدعم وأثره على إعادة الهيكلة المقترحة؛ وتفويض السلطات إلى إدارة الدعم الميداني في مجالي إدارة الموارد البشرية والمشتريات؛ ودور نائب الأمين العام فيما يتعلق بمسائل الإدارة الأوسع نطاقا. وأضاف أنه كما أشير سالفا، ينبغي أيضا النظر في مقترحات الإصلاح في سياق عدد من عمليات الاستعراض والدراسات التحليلية التي لم تتم بعد. وقال أخيرا إن وفده يرى أن مسألة الترتيب الهرمي بين وظيفتي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام للدعم الميداني ليست بالبساطة التي تراها الأمانة العامة.

٥٦ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن حكومته تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال حفظ السلام وإصلاحها. ذلك أن باكستان، باعتبارها بلدا من كبار البلدان المساهمة بقوات، لها مصلحة حيوية ومباشرة في نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن وفده قام بتحليل مقترح الأمين العام بإعادة التنظيم تحليلا موضوعيا، وأنه يشعر بالارتياح لاتباع إجراءات سليمة على الصعيد الحكومي الدولي وفقا للقرار ٢٥٦/٦١.

٥٧ - وتابع قائلا إن باكستان ترى أن الأهداف الرئيسية لإعادة الهيكلة المقترحة تتمثل في الترشيد والإدماج والتعزيز الشامل، وزيادة الكفاءة والفعالية، وسلامة وأمن الأفراد في الميدان، ووحدة القيادة في الميدان وفي المقر، وتعزيز القدرات التشغيلية في الميدان وفي المقر، وخاصة على مستوى الشعبة العسكرية وشعبة الشرطة، وأخيرا المساءلة والرقابة.

٥٨ - واسترسل قائلا إن وفده على ثقة أن هيكل عمليات حفظ السلام سيتعزز بشكل عام، بفضل الوظائف والموارد الجديدة المطلوبة؛ غير أن الشكوك والتحديات لا تزال تلف جميع الأهداف الأخرى. فملاحظة اللجنة الاستشارية فيما يخص احتمال نشوء تعقيدات عن وجود وكيلين للأمين العام تؤكد شواغل وفده الأصلية بشأن الأساس المنطقي المتخذ منطلقا للمقترح.

٥٩ - وأعرب عن اعتقاده بأن سلامة وأمن أفراد عمليات حفظ السلام سيعززان بزيادة قدرات الدعم والتخطيط والإدارة في المقر؛ غير أن الأمر يتعلق بشكل وثيق بمسألة وحدة القيادة التي لا تزال تحوم حولها الشكوك. وفضلا عن ذلك، سيتعين في حالة اعتماد المقترحات النظر في إقامة آليات إضافية من أجل التغلب على التعقيدات المحتملة الناشئة عن وجود وكيلين للأمين العام.

٦٠ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بتعزيز القدرة التشغيلية، يعتبر المستوى المقترح لتعزيز الشعبة العسكرية وشعبة الشرطة وعدد من الإدارات التنفيذية غير ذي أهمية فائقة. مع العلم أن عدد الوظائف القليل أصلا الذي اقترحه الأمين العام سيتقلص أكثر إذا ما حظيت توصيات اللجنة الاستشارية بالقبول. ومن ناحية أخرى، اقترح استحداث عدد من الوظائف الجديدة من أجل تعزيز أقسام مساعدة أخرى أو إنشاء إدارات جديدة. وينبغي للجنة التفكير أكثر في سبل تعزيز القدرة التشغيلية أكثر، ولا سيما على مستوى الشعبة

العسكرية وشعبة الشرطة. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يؤيد مقترح ترفيع وظيفة المستشار العسكري إلى رتبة الأمين العام المساعد، ويدعو إلى زيادة تعزيز دائرة العمليات العسكرية الجارية ودائرة تكوين القوات ودائرة التخطيط العسكري.

٦١ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالهيكل الجديد لمؤسسات سيادة القانون والأمن، لا تزال بعض الأسئلة مطروحة بشأن السياسة العامة والمبادئ التوجيهية، وأن وفده يتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن طبيعة الهيكل ومستويات الموارد المثلى والتوصل إلى اتفاق بشأنهما.

٦٢ - وقال إن مقترح إنشاء أفرقة تنفيذية متكاملة على صعيد الشعب الإقليمية ومكتب العمليات يبدو معقولا. إذ قد تكون هناك حاجة إلى مثل هذه الأفرقة من أجل تحقيق قدر من التكامل والتنسيق إلى حد ما حينما تجزأ إدارة عمليات حفظ السلام إلى جزأين. ولكن أضاف أنه سيكون ممتنا لو أتيحت إيضاحات بشأن الصلات التشغيلية فيما بين هذه الأفرقة وفرق العمل المتكاملة التابعة للبعثات وبشأن كيفية تحسين هذا الترتيب الجديد لمهمة صلة الوصل مع البلدان المساهمة بقوات.

٦٣ - وأردف قائلا إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن إدارة الدعم الميداني تتسم بالغموض نوعا ما. وأثيرت فضلا عن ذلك مسائل تتعلق بجدوى وجود وظيفة وكيل أمين عام ووظيفة أمين عام مساعد على المدى الطويل. وينبغي مناقشة هذا الترتيب المقترح بتفصيل.

٦٤ - وأضاف أنه يتعين أخيرا النظر بشكل جدي في عملية إعادة التنظيم المقترحة اعتبارا للتعقيدات المتأصلة فيها ولأثرها على عمليات حفظ السلام. ويجب، مهما كلف الأمر، تفادي حالة عدم اليقين التي تمثل أشد النتائج خطرا، وذلك لمصلحة تعزيز أداء بعثات حفظ السلام وسلامة وأمن أفراد حفظ السلام.

٦٥ - **السيد كوفالنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن تنفيذ عمليات حفظ السلام على نحو موثوق به وبفعالية أمر حيوي. وأضاف أن وفده يرى، بعد أن تناول بالدراسة مقترحات الأمين العام بإعادة الهيكلة، أن الهيكل الذي اعتمد كفيل بضمان دعم المقر لبعثات حفظ السلام من أجل تمكينها من العمل دون انقطاع. وينبغي أيضا لبعثات حفظ السلام نفسها أن تحيط إحاطة مستفيضة وواضحة بطبيعة هذا الهيكل الذي ينبغي أن يحسن من إدارة البعثات وأن يمكن إدارات الأمانة العامة المعنية بعمليات حفظ السلام من العمل على نحو أكثر نشاطا ومن التخلص من أوجه التكرار في المهام التي تضطلع بها الإدارات.

٦٦ - وقال إن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية بأن تقسيم إدارة عمليات حفظ السلام قد تنشأ عنه تعقيدات تتعلق بقضايا وحدة القيادة، و المساءلة، وتنسيق نظام مناسب للضوابط والتوازنات والإبقاء عليه، وتوزيع مختلف المهام المساعدة بين الإدارات، وخاصة أنشطة الشراء وإدارة الموارد البشرية وإعداد مقترحات الميزانية. وأضاف أن وفده لا يزال يعتقد بأن نقل جميع أنشطة الشراء الخاصة بعمليات حفظ السلام إلى إدارة الدعم الميداني التي تتولى فعلا إجراء ٩٠ في المائة من مشتريات المنظمة إجراء لا يقوم على أساس صحيح وتدبير غير حكيم. فهذا الترتيب من شأنه أن يقوض دعائم تقسيم العمل المبرر بشكل كامل في هذا الصدد بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية، وأن يمثل خطوة واسعة إلى الوراء على صعيد إصلاح نظام الشراء الذي كرست له الدول الأعضاء جهودا وموارد هامة والذي أثمر نتائج مرضية.

٦٧ - ولذلك ينبغي الإبقاء على الضوابط الداخلية وعلى تقسيم السلطات في ميادين من قبيل إعداد مقترحات الميزانية وإدارة الموارد البشرية. وينبغي للأمانة العامة أن تحتفظ بآليات الرقابة الداخلية المالية والإدارية القائمة وأن تعززها، ولا سيما إذا كان من المزمع تفويض سلطات هامة في هذه الميادين إلى إدارة فنية. وينبغي لدى دراسة مقترحات الأمين العام مراعاة السياق العام والوتيرة المتنامية لعملية الإصلاح الإداري الجاري في المنظمة والولايات السابقة التي أسندتها الدول الأعضاء في هذا الصدد، بما في ذلك تقديم التقارير عن المشتريات وتكنولوجيا المعلومات.

٦٨ - وأكد وفد الاتحاد الروسي في معرض إشارته إلى جهود اللجنة الاستشارية التي تبعث على الارتياح والرامية إلى تخفيض مستوى الميزانيات المقترحة من الأمانة العامة أنه ينبغي تبرير جميع طلبات توفير موارد إضافية بشكل ملائم وعلى نحو مقتضب. وينبغي ألا يقتصر إدخال التحسينات على هيكل دعم العمليات الميدانية للمنظمة على المقترحات الحالية للأمين العام. وينبغي مواصلة اتخاذ الإجراءات من أجل التخلص من تكرار الجهود وتحسين نوعية عمل الأمانة العامة، ليس عن طريق زيادة عدد الوظائف بشكل تصاعدي، بل عن طريق تحسين الكفاءة ونوعية الإدارة، وتفويض السلطات تفويضا رشيدا، وزيادة درجة المساءلة على النتائج، والحد من بيروقراطية الأمانة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.